مجلة العلوم التربوية

تصورات معلمي المدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية حول متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية

إعداد

أ/ مصطفى محمد صدقي النوبي

باحث دكتوراه – قسم أصول التربية

كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادى

أ.د/ محمد النصر حسن

أستاذ أصول التربية

كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادى

أ.م.د/ سوزان يوسف ابوالفضل

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادى

المستلخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تصورات معلمي المدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية حول متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة كأداة مناسبة تكونت من (٣٥) فقرة موزعة على (٧) مجالات لكل مجال (٥) فقرات، واختيرت عينة عشوائية بسيطة قوامها (٥٠٤) من مجتمع حجمه (١٠٠٧٥) من المعلمين والمعلمات في العام الدراسي (٢٠٢٣/٢٠٢٢)، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول تصورات معلمي المدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية حول متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية تعود لمتغير الجنس. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) حول تصورات معلمي المدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية حول متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح الحاصلين على شهادات الدراسات العليا، ولمتغير سنوات الخدمة لصالح ذوي الخبرة الأكثر من (١٠) سنوات، وأوصت الدراسة وزارة التربية والتعليم بإنشاء قسم مستقل في الوزارة يختص بصنع وتحليل ومتابعة وتقويم استراتيجيات السياسة التعليمية بشكل مستمر، ونشر الوعي بأهمية وقيمة السياسة التعليمية بين القائمين على العملية التعليمية، وضمان السيولة المالية للمدارس الثانوية العامة، وتمكينها بزيادة اعتمادها على ذاتها في إدارة أموالها ضمن بيئاتها.

الكلمات المفتاحية: تصورات المعلمين – متطلبات – المدارس الثانوية العامة – استراتيجيات السياسة التعليمية .

Perceptions of public secondary school teachers in the Arab Republic of Egypt about the requirements for implementing educational policy strategies

Abstract

The study aimed to identify the perceptions of public secondary school teachers in the Arab Republic of Egypt about the requirements for implementing educational policy strategies, The study used the descriptive approach, and relied on the questionnaire as an appropriate tool, which consisted of (35) items distributed over (7) fields for each field (5) items, A simple random sample of (504) was selected from a population of (13878) male and female teachers in the academic year (2022/2023), Where the results of the study showed that there were no statistically significant differences at the level (0.05) about the perceptions of general secondary school teachers in the Arab Republic of Egypt about the requirements for implementing educational policy strategies due to the gender variable, The results also showed that there were statistically significant differences at the level of (0.05) about the perceptions of general secondary school teachers in the Arab Republic of Egypt about the requirements for implementing educational policy strategies due to the educational qualification variable in favor of those with postgraduate degrees, For the variable years of service in favor of those with more than (10) years of experience, The study recommended the Ministry of Education to establish an independent department in the ministry concerned with making, analyzing, following up and evaluating educational policy strategies on an ongoing basis, spreading awareness of the importance and value of educational policy among those in charge of the educational process, ensuring financial liquidity for public secondary schools, and enabling them to increase their self-reliance in managing their funds within their environments. .

key words: Teachers' perceptions - requirements - public secondary schools - educational policy strategies.

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

مقدمة:

تقوم فلسفة التربية والتعليم في العصر الحالي على فلسفة متجددة تسعى إلى مساعدة مديري المدارس والمعلمين والمتعلمين على فهم استراتيجيات السياسة التعليمية، وملامح مدرسة المستقبل في ظل التحديات المعاصرة على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، وتشجعهم على مزاولة مهنة التعليم والحياة بصورة أفضل.

وتمثِّل السياسة التعليمة أحد أهم أركان السياسة العامة في جميع الدول، كونها تتجه مباشرة للتعامل مع الإنسان بصفته العامل المؤثر والفعّال داخل المجتمع، كما أنّ النظام التعليمي يستمد قوّته وجودة مخرجاته من انطلاقه من سياسة تعليمية ثابتة تعمل على تحديد الإطار الإجرائي الذي بدوره يساعد في توجيه القرارات والخطط والبرامج التربوية بالشكل الذي يسهم في تطوير العملية التعليمية، وتبرز أهمية السياسة التعليمية في أنها تنظم العملية التعليمية. (الألمعي, علي;، ٢٠١٠، صفحة ٤٢)

كما تعد السياسة التعليمية مجموعة المبادئ التي توجه مسار التربية والتعليم في دولة ما، وتشمل أهداف التعليم ونظامه، ووسائل تحقيق الأهداف؛ فصنع السياسة التعليمية هو العملية التي تُصاغ بمقتضاها بعض الخطوط العريضة المرشدة، والمبادئ العامة التي توجه ميدان التربية والتعليم وبرامجه وخططه، ويقصد بعملية صنع السياسة، تحويل المدخلات السياسية أو المتطلبات الاجتماعية إلى قرارات سياسية، وتمثل هذه المرحلة أولى مراحل السياسة التعليمية واستراتيجياتها، وتركز على البحث والدراسة وجمع البيانات والمعلومات (سعد, السيدة;، ٢٠١١، صفحة ٥٢)

فالسياسة التعليمية تطرح مسألة وظائف التربية في المجتمع، حيث كشف الانفجار الكمي لأعداد الملتحقين بالمدارس الثانوية العامة، وزيادة الإقبال عليها وبشكل واضح المكانة الممنوحة للتعليم الثانوي العام في التنظيم الاجتماعي، ويتجلى ذلك أكثر من خلال الثقل الذي أصبح يمثله النظام المدرسي في مجال الاستثمار (قاسم، ٢٠١٧، الصفحات ٢٤٥– ٢٤٨)

ويرى الباحث أن العملية التربوية التعليمية برمتها تعتمد على السياسة التعليمية القائمة على التفكير الناقد، والتخطيط الدقيق لكافة الأهداف المرسومة بمجال التربية والتعليم بما فيها البرامج والأنشطة كافة، وينطلق هذا من رؤية واضحة نابعة عن السلطة التشريعية والتنفيذية والمحلية والمؤتمرات الشعبية العامة والأحزاب السياسية وأصحاب المصالح والرأي الشعبي والمنظمات الإقليمية والدولية ووسائل الإعلام المتنوعة مروراً بوزارة التربية والتعليم عبر لجان مختصة وصولاً إلى

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

الإطارات وجميع العاملين في الحقل التربوي من خلال الملتقيات والندوات والأيام الدراسية والمؤتمرات العلمية.

وقضية الثانوية العامة من أبرز القضايا المستمرة على جدول أعمال صانعي السياسة التعليمية في مصر، بل تحظى باهتمام لدى الرأي العام كافة، وتعتبر مرحلة الثانوية العامة من أكثر مراحل التعليم قبل الجامعي حاجة إلى الاستفادة من هذه الأنماط الحديثة للتعليم؛ فمرحلة التعليم الثانوي العام هي القناة الرئيسة التي يعبرها الدارس إلى التعليم الجامعي والعالي؛ وكونها عامل أساسي في تحديد المستقبل للجميع، لذلك فلابد من توفير المناخ المناسب، وإعداد الطلاب إعداداً اجتماعياً ونفسياً للمشاركة الإيجابية في المجتمع. (دياب، ٢٠١٨، الصفحات ٥٠– ٥٢)

أما الاستراتيجية فهي خطة العمل التي تتبعها المدارس الثانوية العامة لتحقيق هدف محدد، أو حل مشكلة، أو تحسين أوضاعها خلال فترة معينة، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، وتتضمن مجموعة من الأساليب التي تساعد على المقارنة والموازنة بين البدائل والاختيارات بقصد الوصول للتنفيذ والعمل. (أبو عليوة، ٢٠١٥، الصفحات ٢٠١– ٢٠٥)

واستنادا إلى استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، والتي اعتمدت على توفير الأمن الوظيفي لجميع الموظفين، وإحياء موضوعات التعلم الإلكتروني؛ لتحسين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الثانوي العام، وإعداد معلمي التعليم الثانوي العام وتأهيلهم بالشراكة مع مختلف المؤسسات المحلية والدولية على اعتبار أن هذا الإعداد ترجمة عملية ومطلب وطني في سبيل تحقيق الأهداف في إصلاح التعليم الثانوي العام وتطويره، إضافةً إلى رسم الخطط؛ لبناء المدارس وتأثيثها.

لذا سعت وزارة التربية والتعليم نحو تطوير السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر، حيث يعتمد النظام الجديد للثانوية العامة على تغير أدوات التقييم والامتحان حيث يتم إكساب الطالب مهارات عليا كالإبداع والتحليل مع إنهاء طرق التعليم التقليدي التي تعتمد على الحفظ والتلقين، وتم تسليم كل طالب جهاز الحاسب اللوحي(التابلت)، والذي يُعد وسيلة تمكن الطالب من الوصول إلى المحتوي الرقمي على بنك المعرفة المصري وأداء الامتحان بشكل إلكتروني. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨)

فلم يعد مفهوم التعليم وأساليبه وطرائق تقويمه السائدة قادرة على مجابهة جميع المشكلات التي أفرزتها التغيرات التكنولوجية والمعلوماتية، فمن هنا يمكن القول بأن تولد لدى الباحث شعور قوي

بضرورة تناول استراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية، وقد تابع الباحث نشرات وزارة التربية والتعليم، بشأن التعليم الثانوي العام، حدد منها استراتيجيات السياسة التعليمية بعدد من المواد، ومن ضمنها المهمات حول وضع السياسات العامة والخطط لتطوير العمل التربوي بما يتلاءم واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وتفعيل الأنشطة الحديثة التي تخدم المجتمع وتوثيق دور المؤسسة التعليمية بمحيطها الاجتماعي، وتوظيف التكنولوجيا وتطوير مدارس التعليم الثانوي العام.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

فرضت التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم مع دخول عصر التكنولوجيا الرقمية على المؤسسات التعليمية أن تُعيد النظر في برامجها وخططها وطرق التدريس المطبقة حالياً، لتواكب تلك التغيرات وتعمل على تكييفها مع عصر المعلومات، سواء فيما يتعلق بطريقة تقديم المادة التعليمية أو محتوى المادة نفسها، وكذلك المعارف والخبرات الإضافية والمتنوعة التي ينبغي إكساب الطلاب بها.

والمتفحص لنتائج كثير من الدراسات المعنية بإصلاح وتطوير التعليم الثانوي العام، كدراسة (دياب، ٢٠١٨، ص ٣٤١)، ودراسة (عمران، ٢٠٢١، ص ٤٠-٤٢)، ودراسة (هلالي الشربيني، ٢٠٢١، ص ٢٠)، الذي أكدوا على أن الملاحظ لشواهد الواقع التعليمي الراهن في مصر، يجد أن من أهم أسباب أزمة التعليم وعواملها، عدم استقرار السياسة الواحدة على مدي زمني معقول، وأصبح ملف تطوير الثانوية العامة كحقل التجارب وكأن هذا الملف تحول ليصبح بمثابة عقدة كبرى للحكومات المتعاقبة ولأولياء الأمور، وللمعلمين ولكافة العاملين بالتربية والتعليم، وفي كل عام دراسي جديد تتجدد أزمة الثانوية العامة ويكثر الحديث عن كيفية تطويرها.

ويتناغم كل ما سبق مع دراسة "**عبد الهادي النجار**" حيث أورد أن المعايش لواقع الثانوية العامة خلال السنوات الماضية يبرهن على أن سياسة تطوير نظام الدراسة والامتحانات بالثانوية العامة في مصر لم تحظ بقبول مجتمعي عام، مما يتطلب إجراء دراسات تربوية لرصد الآراء لمختلف الشرائح المجتمعية المعنية، ومعرفة مدى الموافقة على ما يتبع من سياسات وإجراءات تعليمية والاطلاع على المشكلات المصاحبة لتطبيق القرارات والإجراءات، ووضعها أمام متخذ القرار ليأخذ صورة واقعية بعيدة عن محاولات تزييف الواقع. (النجار، ٢٠١٩، صفحة ٢٧)

استناداً إلى ما سبق أشارت دراسة "**حسين طنطاوي**" بأنه على الرغم من الجهود الكثيرة التي تهدف إلى تطوير العملية التعليمية بمؤسسات التعليم الثانوي العام في مصر لتحسين جودة مخرجاته، إلا أن التقدم في هذا المجال لا يزال بطيئاً، في ظل محاولة لتحقيق جودة لا زالت تميل بشكل كبير للناحية الورقية والشكلية غير الموضوعية، وجهود مضنية من العاملين بالمدارس تستنفذ معظم أوقاتهم بصورة تبعدهم عن عملهم الحقيقي. (طنطاوي، ٢٠١٥، صفحة ٢٧٢)

كما أكدت دراسة "ونجو نتش Wongwanich" بأن استراتيجيات السياسة التعليمية السليمة هي رأس نجاح أي دولة وهي المؤشر الحقيقي لعملية الإصلاح والمحور الأساس لتحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (Wongwanich, S. & et. Al. ; ٢٠١٥)

واستدراجاً لما سبق نما لذهن الباحث ضرورة معرفة الإجراءات التي تضعها وزارة التربية والتعليم في مصر من أجل إحداث تغييرات مقصودة في المدارس الثانوية العامة بواسطة المعلمين والمعلمات على صعيد تمويل التعليم، والبرامج الخاصة، وتوفير فرص التعليم، والموارد البشرية، والبيئة التعليمية التعلمية، والمتعلم، وضمان الجودة والاعتماد وفق مجموعة من القواعد والمبادئ والتشريعات التي تتماشى مع فلسفة المجتمع المصري، من خلال معرفة تصورات معلمي المدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية حول متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية.

وفي ضوء ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

– ما تصورات معلمي المدارس الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية حول متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية: –

١. ما الإطار النظري لاستراتيجيات السياسة التعليمية لمدارس الثانوي العامة في مصر؟

٢. ما متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية لمدارس التعليم الثانوي العام بمصر؟

٣. ما واقع تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المدارس الثانوية العامة بمصر؟

٤. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) في درجة تقدير المعلمين والمعلمات لاستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس الثانوي العامة في مصر من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المحافظة)؟

– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١– إلقاء الضوء على الإطار النظري لاستراتيجيات السياسة التعليمية لمدارس الثانوية العامة في مصر.

٢– التعرف على متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية لمدارس التعليم الثانوي العام بمصر.

٣– الكشف عن واقع تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المدارس الثانوية العامة بمصر.

٤– التعرف على درجات تقدير عينة من المعلمين والمعلمات لاستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس الثانوية العامة في مصر تعزى لمتغير (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والمحافظة).

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة الحالية من الاعتبارات الآتية:

أولاً: الأهمية النظرية:

١– قد تفيد هذه الدراسة في تعميق المعرفة النظرية فيما يتعلق بتصورات المعلمين نحو متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس الثانوية العامة بمصر،

٢– قد تفيد الدراسة في تعريف المعلمين والمعلمات بأهم المعايير الأساسية التي يجب أن تتضمنها السياسة التعليمية في المدارس وحثهم على اتباع الاستراتيجيات المرسومة.

٣– قد تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق نحو دراسات مستقبلية في مجال التربية لإجراء أبحاث ودراسات في هذا المجال.

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

ثانياً :الأهمية التطبيقية:

١– قد تفيد نتائج هذه الدراسة المهتمين في مجال التربية والباحثين وصناع السياسة التعليمية ومتخذي القرارات عن تقدير المعلمين والمعلمات لاستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس الثانوي العامة في مصر، للعمل على تحسين الأوضاع والسياسات القائمة لمرحلة التعليم الثانوي العام في مصر.

٢– قد تفيد الدراسة في وضع الخطط المستقبلية للتوجه نحو متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس الثانوية العامة.

– مصطلحات الدراسة:

– الاستراتيجية The strategy:

الاستراتيجية هي خطة منظمة ومتكاملة من الإجراءات، تضمن تحقيق الأهداف الموضوعة لمدة زمنية محددة. (العبودي, فاطمة;، ٢٠١٣، صفحة ٦٢)

وتعرف الاستراتيجية التعليمية إجرائياً بأنها: عبارة عن مجموعة السياسات والأساليب والخطط مدعومة بالأفكار والمبادئ النابعة من وزارة التربية والتعليم في مصر والتي ضعت من أجل إحداث تغيير مقصود في واقع النظام التعليمي في المدارس الثانوية العامة وصولاً لواقع مرغوب فيه.

– السياسة التعليمية: Educational Policy

يعرف "القبيسي" السياسة التعليمية بأنها: مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاطاً معيناً وتوجه حركته من خلال التحكم في عملية اتخاذ القرارات. (القبيسي، ٢٠٠٠، صفحة ٧٢)

ويعرف الباحث السياسة التعليمية إجرائياً: بأنها مجموعة من التوجهات والمبادئ العامة التي يقوم عليها التعليم الثانوي العام، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والآليات التي يتبناها لتحقيق هذه الأهداف في إطار السياسة العامة للدولة.

– استراتيجيات السياسة التعليمية: Educational Policy Strategies

تعرف إجرائياً بأنها: مجموعة من الإجراءات التي تضعها وزارة التربية والتعليم في مصر من أجل إحداث تغيير مقصود في مدارس التعليم الثانوي العام بواسطة المعلمين والمعلمات على صعيد

تمويل التعليم، والبرامج الخاصة، وتوفير فرص التعليم، والموارد البشرية، والبيئة التعليمية التعلمية، والمتعلم، وضمان الجودة والاعتماد وفق مجموعة من القواعد والمبادئ والتشريعات التي تتماشى مع فلسفة المجتمع المصري.

محددات الدراسة:

١- حد الموضوع:

تناولت الدراسة الحالية في موضوعها استراتيجيات السياسة التعليمية في مدارس التعليم الثانوي العام.

٢- الحد البشري:

عينة من معلمي مدارس التعليم الثانوي العام، بالإدارات التعليمية بمحافظة القاهرة ومحافظة قنا.

٣- الحد المكاني:

اقتصرت الدراسة في تطبيقها على مدارس التعليم الثانوي العام في محافظتي القاهرة وقنا وذلك للاعتبارات الآتية:

- أن تغطية منطقتين جغرافيتين متكاملتين أفضل من تغطية مناطق متفرقة من أنحاء الجمهورية.
- ربط البحث بالبيئة المحلية بهدف تنميتها والإسهام في خدمتها، واختيار محافظة القاهرة نظراً لزيادة الكثافة السكانية وتوافر الامكانات المادية والبشرية بها.

٤- الحد الزمني:

طبقت الدراسة الميدانية في بداية الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

الدراسات السابقة:

تم عرض مجموعة من الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية وتم عرضها مرتبةً ترتيباً زمنياً من القديم إلى الحديث، على النحو التالي:

١- دراسة بيومي (١٩٩٧) بعنوان: "توجهات سياسات تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وزيمبابوي وإمكانية الإفادة في جمهورية مصر العربية"،

حيث هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية مقارنة لتوجهات سياسات تمويل التعليم وتنويع مصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها نموذج لدولة متقدمة، وفي زيمبابوي باعتبارها نموذج لدولة نامية، وإمكانية الإفادة في جمهورية مصر العربية، ووظفت الدراسة المنهج المقارن، وبالإشارة إلى التحليل المقارن لدول المقارنة فيما يتصل بمشكلات تمويل التعليم ومدى ارتباطها بمجموعة من المشكلات لعل أهمها: ضآلة نفقات التعليم مقارنة بما يتفق على القطاعات الأخر، إذ أن متوسط نصيب التعليم من إجمالي الدخل القومي في الدول المتقدمة يبلغ حوالي (٦%) مقابل (٤%) من الدول النامية. وضعف مشاركة المحليات في قرار الإنفاق المالي، وتزايد التفاوت في ميزانيات الإدارة التعليمية. وقد تشابهت دول المقارنة في طبيعة ونوعية المشكلات التي تواجها إلا أن تلك المشكلات تتفاوت درجتها من دولة إلى أخرى. وقد اختلفت الولايات المتحدة، وإلى حد ما، دولة (زيمبابوي) عن مجموعة الدول النامية التي تمتع مواطنوها في اختيار المدرسة التي يتعلم فيها أبناؤهم مما أعطى الفرصة إلى تزايد وجود المدارس البديلة. وأوصت الدراسة إلى ضرورة تبني الحكومة لبعض البدائل المطروحة لإيجاد مصادر للتمويل، وضرورة إحداث إعادة الهيكلية أو تطوير في الهياكل الإدارية والفنية المسؤولة عن تمويل التعليم. (بيومي, حسني;، ١٩٩٧، الصفحات ٥٥- ٥٩)

٢- دراسة (أمل كامل اندراوس،٢٠٠٠): بعنوان" السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم السياسات التعليمية في مصر منذ صدور دستور عام (١٩٢٣م) حتى العقد الأخير من القرن العشرين، ومدى استجابة هذه السياسات لاحتياجات المجتمع المصري، وإلى أي مدى وجدت هذه السياسات سبيلها إلى التطبيق، واستخدمت الدراسة مناهج البحث التاريخي والوصفي والمقارن.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أنه في الفترة منذ بداية الستينيات بدأ ظهور الفجوة بين النظرية والتطبيق في السياسة التعليمية، وذلك نتيجة لانفراد الوزراء بصنع القرار، وعلى مستوى التطبيق لم تتحقق أهداف السياسة التعليمية، وكان من مقترحات الدراسة ضرورة التأكيد على وضع السياسة التعليمية في مقدمة سياسات المجتمع، وأن يتم صنع تلك السياسة وفق القواعد العلمية المتعارف عليها. (اندراوس، ٢٠٠٠، الصفحات ١١٠– ١١٢)

٣– دراسة (عبد الفتاح عبد الحميد شعلان،٢٠١١): بعنوان " سياسات مقترحة لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر".

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم سياسات مقترحة لتطوير التعليم في مصر تتسم بالواقعية والقابلية للتطبيق، يستغرق الأخذ بها حوالي (١٠–١٥) عاماً، وذلك بشرط أساسي أن يضع المجتمع المصري التعليم كأولوية أولى من أجل تحقيق النهضة الشاملة، وعلى أن يظهر ذلك بوضوح في ميزانيات الدولة، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها الحث على التشريع الصحيح، واستخدام المؤشرات المستقبلية والتنبؤية للتعليم، واعتبار إصلاحات التعليم الثانوي العام أولوية سياسية. (شعلان، ٢٠١٠، الصفحات ٩١– ٩٤)

٤– كما أوضحت دراسة (مارينا Marina ،٢٠١٢) بعنوان: التغيير والابتكار في السياسات والاستراتيجيات التعليمية لتنمية الموارد البشرية في رومانيا،

ووظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من المعلمين والمعلمات وقادة المدارس في مقاطعة رقم (C 302/04/2009) في رومانيا، وأوضحت أن عملية التعليم والتدريب تعتبران من أولويات سياسة مجلس الاتحاد الأوروبي، وتتطلب قوى عاملة ماهرة للغاية وقادرة على الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الجديدة، وقابلية هذه القوى من التكيف مع مجتمع المعرفة من أجل ترسيخ مفاهيم التعلم مدى الحياة، والتعليم الالكتروني، والتعليم في بيئات رسمية، وبينت الدراسة تقارب المعلمين من الأهداف التنظيمية وأنواع الأنشطة المطلوبة وتفانيهم في العمل من أجل التغيير في المنظمات التعليمية التي تتمتع سياساتها بدقة الإجراءات والجودة العالية. إلى أن قوة المنظمة التعليمية تكمن في سياساتها وجودة إنتاجها وتقارب المعلمين من الأهداف التنظيمية وأنواع الأنشطة المطلوبة، والتفاني في العمل من أجل التغيير. (Marin, 2012, p. 128)

٥- دراسة عفاف محمد جايل، (٢٠١٦): بعنوان" رؤية لإصلاح سياسة التعليم الثانوي العام في مصر: الواقع والمستقبل المأمول في ضوء التوجهات التنموية المستهدفة".

هدفت الدراسة إلى: رصد الواقع وملامح الإصلاح الحالية للتعليم الثانوي لإعداد (المناهج- المعلم- الطالب- الإمكانات- الأنشطة)، وضع تصور مستقبلي لإصلاح سياسة التعليم من منظور متكامل يستند إلى مجموعة من الأفكار والمبادئ بنظرة شمولية لإخراج التعليم من أزمته، عرض التوجهات والنماذج العالمية للإصلاحات التربوية التي تتضمنها النظم التعليمية في الدول الغربية.

منهج البحث: اعتمدت الباحثة المنهج الاستشرافي الوصفي والذي يعتمد بدوره على التوجهات المستقبلية التي تنطلق من الحاضر إلى المستقبل لفهم وتحليل الجوانب المختلفة، وجمع وتحليل البيانات وتفسيرها في الواقع التعليمي الراهن، ومعوقات الإصلاح التعليمي في مصر، حيث يقوم على التنبؤ بالأوضاع والظواهر المستقبلية انطلاقا من الأوضاع والمعطيات المعاصرة.

نتائج البحث: قدمت الدراسة رؤية استشرافية لإصلاح سياسات التعليم الثانوي من خلال ثلاثة سيناريوهات: الأول، السيناريو الامتدادي: وهو الأكثر احتمالا إذا استمرت الأوضاع بصورتها الحالية في المستقبل، فهناك أمور عديدة تساهم في حدوثه، ولكن هناك عوامل يمكن أن توقف استمراره، الثاني، السيناريو الإصلاحي: الصورة الممكنة في المستقبل إذا ما طرأت تعديلات إصلاحية غير جذرية لبدء اتخاذ خطوات في استراتيجية التنمية المستدامة، وذلك لحدوث إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تنعكس إيجابا على التعليم. الثالث؛ السيناريو الابتكاري: وهو ينطوي على رفع كفاءة التعليم من خلال افتراض تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة بشكل متكامل، تتناول فيه كل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والمعرفية، وذلك بالاعتماد على تجارب عدة دول استطاعت أن تحقق التنمية المستدامة. (جايل، ٢٠١٦، الصفحات ٤٠١- ٤١٥)

٦- دراسة (هانت، Hant، ٢٠١٥): بعنوان" مراجعة سياسات التعليم الوطني لأربعين دولة نامية".

هدفت الدراسة إلى مراجعة سياسات التعليم الوطني لأربعين دولة نامية تناولت استراتيجيات تحسين التعليم، والروابط بين جودة المدرس ومخرجات التعليم، وكيفية سعي السياسة للتغلب على عوائق

التعليم للفئة الأكثر تهميشاً، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت الدراسة أن خطط التعليم تتسم بأولوياتها المختلفة بين الدول، وأن المخرجات التعليمية محدودة، وأوصت بضرورة وجود استراتيجيات محددة لدعم جودة التدريس والمخرجات التعليمة لجميع خصائص المتعلمين والفئات المختلفة، ومؤشرات لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف، وتطوير نظام إدارة أداء المدرسين في المدارس. (Hant,, S.;, 2015, p. 47)

٧- وأوضح مرسي (٢٠١٧) في دراسة بعنوان: دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي (دراسة تحليلية)،

وهدفت إلى التعرف دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي على ووظفت المنهج الوصفي التحليلي، واقتصرت العينة على تحليل القرارات الوزارية التي صدرت في الفترة من (٢٠١١/٢٠١٦) والخاصة بالتعليم قبل الجامعي في مصر، وبينت الدراسة ضعف التعاون المنظم والمشاركة المجتمعية في مرحلة صنع القرار، والجمود في الأفكار والتشريعات. وأوصت الدراسة ببعض التوصيات: نشر الوعي بأهمية السياسة التعليمية وقيمتها بين القائمين على العملية التعليمية من قيادات ومعلمين وإخصائيين وكل العاملين داخل المدرسة، وضرورة استناد السياسة التعليمية إلى فلسفة اجتماعية تعبر عن نفسها، وأن ترتبط السياسة التعليمية ارتباطاً كلياً مع الظروف المجتمعية التي تحيط بالعملية التعليمية، والتأكيد على المشاركة المجتمعية عند صنع السياسة التعليمية، والاستمرارية والمرونة عند صياغة السياسة التعليمية بعيداً عن الجمود في أفكار محدودة وتشريعات واحدة لا يمكن أن تحيد عنها، بالإضافة إلى التقييم المستمر للسياسة من قبل المعنيين بالتعليم في الدولة. (مرسي، ٢٠١٧، الصفحات ٨- ٩)

٨- دراسة (فهمي الخالدي، ٢٠١٨): بعنوان: "تقويم الأنماط التعليمية لمدرسي المرحلة الثانوية في ضوء تكنولوجيا التعليم".

هدفت الدراسة إلى: الكشف عن وظيفة تكنولوجيا التعليم في تطوير مجالات العملية التعليمية، بناء أداة للتعرف على دور تكنولوجيا التعليم في تغيير الأنماط التعليمية للمعلمين، تطبيق الأداة على عينة من المعلمين في المدارس الثانوية للعام ٢٠١٦/٢٠١٧م، تم استخدام بعض الوسائل الإحصائية لتحليل البيانات والمعلومات، تحليل التباين الأحادي، الاختبار التائي، استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (لحساب متغير الجنس والاختصاص)، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مواكبة

المؤسسات التعليمية في عالمنا المعاصر التقدم العلمي والتكنولوجي وما تمخض عنها من معلومات وتقنيات الاتصال والتي أثرت في جميع مجالات الحياة، تحسين نوعية التعليم واتخاذ ذلك معياراً إساسياً لأوليات المؤسسات التعليمية. (الخالدي ، ٢٠١٨، الصفحات ١٩– ٣٢)

التعقيب على الدراسات السابقة

باستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسات التعليمية، تمكن الباحث من الوقوف على إجراءات الدراسة الحالية من حيث الأهداف والأهمية، وتحديد العينة والمنهج والأداة من حيث المجالات والفقرات ومقياس تدرج الاجابات، وتحديد الأساليب الإحصائية، وعرض النتائج وتفسيرها، ويتضح أيضاً إجماع الدراسات السابقة على أهمية السياسة التعليمية لخدمة مقومات المجتمع بصفة عامة، والسياسات التعليمية لخدمة النظم التعليمية، وأنها ركيزة أساسية بل العمود الفقري لنجاح الإدارة المدرسية والمعلمين وغيرهم من التربويين.

لاحظ الباحث أن الدراسات السابقة تناولت السياسة التعليمية بالوصف والنقد والتحليل المقارن والشرح والتنفيذ، كما وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي لوصف الواقع وتحليله، ما عدا دراسة بيومي (١٩٩٧) التي وظفت المنهج المقارن، ودراسة اندراوس (٢٠٠٠) التي وظفت منهجية البحث التاريخي والوصفي والمقارن، والتي تضمنت مراجعات مكتبية وتحليلاً للوثائق، ودراسة حالة، ومقابلات فردية معاً.

وتشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع السياسات التعليمية، إلا أنها اختلفت مع الدراسات السابقة في تناولها لتصورات معلمي المدارس الثانوية العامة بمصر حول متطلبات تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية من حيث تمويل التعليم، والبرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم، والموارد البشرية، والبيئة التعليمية التعلمية، والمتعلم، وضمان الجودة والاعتماد، وهذا لم يتم طرقه في الدراسات السابقة بشكل كلي.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التعرف إلى استراتيجيات تحسين التعليم، والروابط بين جودة المدارس ومخرجات التعليم، وكيفية سعي السياسة للتغلب على عوائق التعليم والمهمات الأساسية حول وضع السياسات العامة والخطط لتطوير العمل التربوي بما يتلاءم مع الخطة الوطنية للتنمية وتفسير نتائج هذه الدراسة.

الإطار النظري:

من المعلوم أن ما تحقق أو لم يتحقق من إنجازات في النظام التعليمي تقف وراءه عوامل عديدة، يأتي في مقدمتها وضوح الأهداف التربوية والسياسة التعليمية، وهذا يقودنا إلى فهم السياسة التعليمية من خلال التمييز بين عدة مفاهيم ذات علاقة بالسياسة التعليمية، والتي ترتبط بالأساس الفلسفي وأهمها:

١. **فلسفة التربية والتعليم:** لكل مجتمَع فلسفةٌ تتضح فيها اتجاهاتُه وسياساته، ومطالبُه وخصائصه، وفي ضوء هذه الفلسفة العامة تنمو فلسفةُ التربية لتقوم بوظيفتين أساسيتين هما أن تنتقي من العلوم أو الأصول المتصلة بالتربية المفاهيمَ والنتائج المتمشية مع فلسفة المجتمع، ثم تقوم بتحليل هذه المفاهيم ومناقشتها هذه المفاهيم؛ لجعلها متَّسقة مطردة، بدون خلل أو اضطراب، ففلسفة التربية هي التي تقوم بعملية الاختيار والانتقاء، والفحص والمراجعة للأفكار والمفاهيم السائدة في المجتمع؛ أما فلسفة التعليم تتم في داخلها مناقشة المفاهيم الأساسية للتعليم كالنشاط والعمل، اللعب والترويح، النمو والنضج، الاستعداد والتهيؤ، الثواب والعقاب، الإلزام والعمومية. (عبد الفضيل، ٢٠٠٩، صفحة ٤٥)

٢. **السياسة التعليمية:** السياسة لغة: مصدر ساس، يسوس، سياسة، وساس الأمر سياسة (قام به)، والسياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه، وتبعاً لمعجم العلوم الاجتماعية تشير السياسة إلى (أفعال البشر التي تتَّصل بنشوب الصراع أو حسمه حول الصالح العام، والذي يتضمن دائماً استخدام القوة أو النضال في سبيلها). (مجمع اللغة العربية ، ٢٠٠٥، صفحة ٥)، وبين الحربي (الحربي، ٢٠٠٧، صفحة ٢)، بأنها نشاط اجتماعي فريد من نوعه، وهي التي تنظم حياة العامة وتضمن الأمن وتقيم التوازن والوفاق من خلال القوة الشرعية والسيادة بين الأفراد، وتعتبر السياسة التعليمية الإنسان هو الموضوع الرئيس لها في سياقاتها القومية والدولية، وتتنوع ممارساتها من سياق ثقافي لآخر وفقاً للأولويات والأهداف الرئيسة التي تتبناها الحكومات في مسائل التعليم، ومن ناحية أخرى ترتبط السياسة التعليمية بالسياسة القومية للحكومات من أجل غرس ودعم المواطنة والانتماء للتوجهات الإيديولوجية للمجتمعات، وتتبع الأسلوب العلمي وفق خطوات متتالية تبدأ

بتحديد المشكلة، وتنتهي بالقوانين المرتكزة على منهجية علمية واتسامها بالتوجهات المستقبلية. (شاكر، ٢٠١٥، الصفحات ١١– ١٢)

٣. **استراتيجية التعليم:** تعرف الاستراتيجية من الناحية اللغوية على أنها مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولاً إلى أهداف محددة (عفيفي، ١٩٧٨، صفحة ٢٢)، وتعرف عموماً بأنها مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول (ويكيبديا، ٢٠١٧)، وأوضح عساف (عساف، ٢٠١٧، صفحة ٢١٥)، استراتيجية التعليم بأنها المرحلة الثانية بعد السياسة التعليمية في اختيار المسالك أو الطرق أو الاتجاهات التي يمكن بواسطها الوصول إلى الأغراض التربوية، وهذه المرحلة هي مرحلة الاستراتيجية وتعني: " الجهد المبذول من أجل الاختيار بين السبل والطرق المتعددة لبلوغ الأغراض التربوية التي تبلور وتعبر عن الأهداف النهائية " كما تتضمن مجموعة من الأساليب التي تساعد على المقارنة والموازنة بين هذه البدائل والاختيارات بقصد الوصول إلى قرار للتنفيذ والعمل، وبناءً على هذا يعرف الباحث الاستراتيجية بأنها الإطار العام أو الخطط التكتيكية المرسومة التي تسير على نهجها المدرسة الثانوية العامة لتحديد أهدافها لسنوات طويلة.

٤. **استراتيجيات السياسة التعليمية:** ونظراً لأهمية استراتيجيات السياسة التعليمية بشتى صورها وأبعادها، نستدل من القرآن الكريم على ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً ﴾ (النساء، ٥٤)، هذه الآية الكريمة توضح أن القرآن الكريم لم يجئ بلفظ (السياسة) جاء بما يدل عليها، ويُنبئ عنها، مثل كلمة (المُلك) الذي يعني حكم الناس أجمعين وأمرهم ونهيهم وقيادتهم في أمورهم، وهذا يقودنا إلى القول بأن السياسة التعليمية تهتم بجميع الأفراد داخل المؤسسة في ضوء استراتيجيات منظمة محددة وقيادة إشرافية رشيدة للوصول إلى مرحلة اتخاذ قرارات موضوعية.

٥. **خطة التعليم:** يرى الباحث أن خطة التعليم تأتي بعد استراتيجية السياسة التعليمة، وهي عبارة عن الجهد العلمي المنظم لتحقيق الأهداف التربوية ضمن فترة زمنية ومكانية محددة تتفق مع استراتيجيات السياسة التعليمية في البلد.

وارتباطاً بما سبق تعتبر التربية والتعليم والسياسة في تفاعل مستمر، إذ تعكس التربية الوضع السياسي للدولة ضعفاً وقوة، ثم إن السياسة التربوية والتعليمية جزء من السياسات العامة للأمم، وتتجلى هذه الأخيرة في مجال التربية في الخيارات الأساسية التي تُبنى عليها السياسة التربوية والتعليمية، وفي وضع الهياكل المؤسساتية لتنفيذها، كما تتخذ السياسة التربية والتعليم وسيلة لتحقيق توجهاتها الإيديولوجية. إن الدولة بتخصيصها لمجموعة من الموارد وتحديدها للتوجهات لا يقتصر دورها على توفير الممتلكات والخدمات، وإنما يتجاوز ذلك إلى الاستجابة إلى الطلب المعبر عنه من قبل مكونات التشكيلة الاجتماعية، وتحديد الإطار العام لأنشطتها. ومن خلال محتويات هذه السياسة والغايات التي تريد تحقيقها، فإن الدولة تُعَيّن وتُشْرِك، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأفراد والجماعات المعنية، بالإضافة إلى المنظمات التي لها دخل في هذا المجال" (السوالي, محمد;، ٢٠١٢، صفحة ٤٠)، كما تسعى السياسة التعليمية لتحقيق الثبات والاستقرار لمجتمعاتها من خلال مقومات وخصائص أساسية أوضحها عساف (عساف، مرجع سابق، ٢٠١٧، صفحة ٢٢٣):على النحو التالي:

- **مقومات دولية:** هذا يعني أنها تتأثر بالمتغيرات المعاصرة الاقتصادية والتكنولوجية، الأمر الذي يستلزم المراجعة المستمرة للخطط والسياسات، وخاصة في ضوء تلك المبادئ التي أوصت بها تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال التربية كاليونسكو.
- **مقومات قومية:** وتتضمن المرجعية المجتمعية بمعنى أن النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية يؤثر في المجتمع ويتأثر به وبظروفه وتطلعاته، أي أن مؤسسات المجتمع وما ينبثق عنها من تشريع تؤسس لصناعة السياسة التعليمية وتحدد المبادئ التي تقوم عليها.
- **مقومات أكاديمية:** يقصد بها الدراسات والبحوث التي تتم عن واقع تكوين السياسة التعليمية وتنفيذها وبخاصة في مجال التربية المقارنة، ولهذه الدراسات دورها الهام في التوجيه إلى اختيار السياسات المناسبة في قطاع ما، لذلك ينظر إلى المدرسة على أنها تتألف من أدوار ومهام يقوم المدير والعاملون معه بأدائها بهدف تحقيق مهمات مطلوبة تشمل تفعيل الرؤى والرسالة وصياغة السياسات والخطط والموازنة المالية وتحديد وتفعيل الأنظمة والقوانين والتعليمات وتفعيل المناهج واستراتيجيات التدريس التي يعتمدها النظام التربوي، وتجسيدها في مرامٍ وأهداف على المستوى الإجرائي، وكذلك متابعة توظيف مدخلات بشرية مؤهلة،

وشراء اللوازم وضبط التدريس، وتطوير أداء المعلمين وإثرائهم، والتفاعل مع المجتمع وغير ذلك من المهام اللازمة لتشغيل المدرسة وتفعيل دورها في تحقيق فاعل لرسالتها التعليمية واستراتيجياتها (هاني، ٢٠١٥، صفحة ٥٥)، (سرحان، ٢٠١٤، صفحة ٨٦)

إجراءات الدراسة ومنهجيتها:

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، والذي يتناسب مع أهداف الدراسة ومتغيراتها.

مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية العامة الحكومية بمحافظة القاهرة، ومحافظة قنا، وعددهم (١٠٠٧٥).

أولاً العينة الاستطلاعية: قام الباحث باختيار عينة استطلاعية قوامها (٣٠) فرداً من المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية العامة الحكومية بمحافظتي القاهرة وقنا، وذلك من أجل التحقق من أداة الدراسة وثباتها.

ثانياً العينة الفعلية: قام الباحث باختيار عينة قوامها (٥٠٤) من المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية العامة الحكومية بنسبة (٥%) من المجتمع الأصلي بالطريقة العشوائية البسيطة، وقد روعي تمثيلها لمجتمع الدراسة وتوزيعها حسب متغيرات الدراسة على النحو التالي في جدول (١):

جدول (١)

توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس		
الجنس	**العدد**	**النسبة المئوية**
ذكر	**٢٢٩**	**٤٥,٤**
أنثى	**٢٧٥**	**٥٤,٦**
المجموع	**٥٠٤**	**١٠٠,٠**
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي		
المؤهل العلمي	**العدد**	**النسبة المئوية**
بكالوريوس	**٤٥٣**	**٨٩,٩**
دراسات عليا	**٥١**	**١٠,١**

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

المجموع	٥٠٤	١٠٠,٠
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة		
سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥	١٨٣	٣٦,٣
من ٥- ١٠	١٧٠	٣٣,٧
أكثر من ١٠	١٥١	٣٠,٠
المجموع	٥٠٤	١٠٠,٠
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الإدارات التعليمية		
الإدارة	العدد	النسبة المئوية
إدارة السيدة زينب	٨٥	١٦,٩
إدارة شرق مدينة نصر	١٩٧	٣٩,١
إدارة الوايلي	٦٠	١١,٩
إدارة قنا التعليمية	١٠٨	٢١,٤
إدارة قوص التعليمية	٥٤	١٠,٧
المجموع	٥٠٤	١٠٠,٠

أداة الدراسة: صممت أداة الدراسة بعد مراجعة الأدبيات والدراسات ذات العلاقة والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، وجد الباحث أن أنسب وسيلة لجمع المعلومات هي الاستبانة وقد تم تصميمها بما يتوافق مع أهداف الدراسة من خلال إعدادها بشكل أولي، وعرضها على السادة المحكمين المتخصصين في جامعة جنوب الوادي، وجامعة عين شمس، وجامعة القاهرة من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات، وتكونت الاستبانة من قسمين: القسم الأول عبارة عن (٤) متغيرات شملت (الجنس _ المؤهل العلمي _ الخدمة _ المحافظة).

وذلك لتوضيح خصائص عينة الدراسة، أما القسم الثاني تكون من (٣٥) فقرة موزعة على (٧) مجالات وهي (حاكمية النظام، تمويل التعليم، البرامج الخاصة، الموارد البشرية، البيئة التعليمية، المتعلم، ضمان الجودة) وكل مجال يحتوي على (٥) فقرات كما هو موضح في الجدول (٢).

جدول (٢)

مجالات أداة الدراسة وعدد فقراتها

م	المجال	عدد الفقرات
١	**حاكمية النظام**	٥
٢	**تمويل التعليم**	٥
٣	**البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم**	٥
٤	**الموارد البشرية**	٥
٥	**البيئة التعليمية التعلمية**	٥
٦	**المتعلم**	٥
٧	**ضمان الجودة والاعتماد**	٥
	الدرجة الكلية	٣٥

للتحقق من خصائص أداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها على العينة الاستطلاعية وحساب كل من الاتساق الداخلي والثبات لجميع المجالات والدرجة الكلية للاستبانة.

أولاً: الصدق:

الاتساق الداخلي: للتأكد من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة استخدم الباحث معادلة بيرسون لحساب معامل الارتباط بين درجات عينة الدراسة على جميع المجالات والدرجة الكلية كما هو مبين في جدول (٣).

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

جدول (٣)

مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين كل المجالات والدرجة الكلية ومستوى الدلالة الاحصائية

المحاور	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	المحاور	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المجال الأول	١	٠,٧٤١**	٠,٠١	المجال الثاني	١	0.622**	0.01
	٢	0.787**	0.01		2	0.563**	0.01
	٣	0.819**	0.01		3	0.764**	0.01
	٤	0.521**	0.01		4	0.489**	0.01
	٥	0.534**	0.01		5	0.541**	0.01
المجال الثالث	1	0.514**	0.01	المجال الرابع	1	0.541**	0.01
	2	0.702**	0.01		2	0.474**	0.01
	3	0.574**	0.01		3	0.466**	0.01
	4	0.654**	0.01		4	0.621**	0.01
	5	0.566**	0.01		5	0.536**	0.01
المجال الخامس	1	0.545**	0.01	المجال السادس	1	0.634**	0.01
	2	0.741**	0.01		2	0.738**	0.01
	3	0.501**	0.01		3	0.661**	0.01
	4	0.812**	0.01		4	0.654**	0.01
	5	0.803**	0.01		5	0.722**	0.01
المجال السابع	1	0.589**	0.01				
	2	0.754**	0.01				
	3	0.587**	0.01				
	4	0.699**	0.01				
	5	0.754**	0.01				

**قيمة ر الجدولية عند درجات حرية ٢٨ ومستوى دلالة ٠,٠١= ٠,٤٦٢٩

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

***قيمة ر الجدولية عند درجات حرية ٢٨ ومستوى دلالة ٠,٠٥= ٠,٣٦١٠**

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط لفقرات الاستبانة (ر المحسوبة أكبر من قيمة ر الجدولية) عند درجات حرية (٢٨) ومستوى دلالة (٠,٠١)، وهذا يدل على أن جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى (٠,٠١) للمجالات السبعة وأنها تتميز بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

الصدق البنائي: كما قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل مجالات من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة للتأكد من الاتساق الداخلي لمجالات الاستبانة كما هو موضح في جدول (٤).

جدول (٤)

مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين كل مجال من مجالات الاستبانة ودرجتها الكلية ومستوى الدلالة الإحصائية

المجال	حاكمية النظام	تمويل التعليم	البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم	الموارد البشرية	البيئة التعليمية التعلمية	المتعلم	ضمان الجودة والاعتماد
حاكمية النظام							
تمويل التعليم	٠,٥٢٢**						
البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم	٠,٦٥٨**	٠,٥٢٧**					
الموارد البشرية	٠,٥٦٩**	٠,٥٤٤**	٠,٥٨٩**				

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

المجال	حاكمية النظام	تمويل التعليم	البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم	الموارد البشرية	البيئة التعليمية التعلمية	المتعلم	ضمان الجودة والاعتماد
البيئة التعليمية التعلمية	٠,٧٤١**	٠,٦٨١**	٠,٦٩٩**	٠,٥٤١**			
المتعلم	٠,٥٢٤**	٠,٧٢٣**	٠,٦٥٧**	٠,٥٠٢**	٠,٨٥١**		
ضمان الجودة والاعتماد	٠,٨٢٢**	٠,٤٩٨**	٠,٧٠٤**	٠,٦٩١**	٠,٦٥٥**	٠,٦١٤**	
الدرجة الكلية	٠,٧٥٢**	٠,٨٠١**	٠,٦٥٩**	٠,٧٢٣**	٠,٥٢٩**	٠,٧٨٨**	٠,٨٢٥**

****قيمة ر الجدولية عند درجات حرية ٢٨ ومستوى دلالة ٠,٠١= ٠,٤٦٢٩**

***قيمة ر الجدولية عند درجات حرية ٢٨ ومستوى دلالة ٠,٠٥= ٠,٣٦١٠**

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين جميع المجالات والدرجة الكلية دال إحصائياً عند درجات حرية (٢٨) ومستوى دلالة (٠,٠١) مما يؤكد الاتساق الداخلي للاستبانة.

ثانياً: الثبات:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة قام الباحث باستخدام طريقتين وذلك على النحو التالي:

١ – **طريقة التجزئة النصفية:** للتحقق من ثبات الأداة قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين قسمي الاستبانة باستخدام معادلة بيرسون قبل التعديل، ومعادلة سبيرمان براون بعد التعديل كما هو مبين في جدول (٥).

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

جدول (٥)

معامل الارتباط قبل التعديل وبعد التعديل لجميع محاور الاستبانة ودرجتها الكلية

م	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الثبات
١.	حاكمية النظام	٥	٠,٦١٦	٠,٧٥٥
٢.	تمويل التعليم	٥	٠,٥٧٢	٠,٧٢٨
٣.	البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم	٥	٠,٥٨٧	٠,٧٣٩
٤.	الموارد البشرية	٥	٠,٥٩٤	٠,٧٤٥
٥.	البيئة التعليمية التعلمية	٥	٠,٧٦٥	٠,٨٦٦
٦.	المتعلم	٥	٠,٧٣٣	٠,٨٤٦
٧.	ضمان الجودة والاعتماد	٥	٠,٧٧١	٠,٨٧١
	الدرجة الكلية	٣٥	٠,٧٥٢	٠,٨٥٨

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات بعد التعديل لجميع محاور الاستبانة ودرجتها الكلية مرتفعة مما يشير إلى معامل الثبات مقبول لمثل هذه الدراسات.

٢- **طريقة كرونباخ ألفا:** لمزيد من التأكد من ثبات الاستبانة قام الباحث بحساب معامل (كرونباخ ألفا) على جميع محاور الاستبانة ودرجتها الكلية كما هو موضح في الجدول

جدول (٦)

معامل كرونباخ الفا على جميع محاور الاستبانة ودرجتها الكلية

م	المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
١.	حاكمية النظام	٥	٠,٧٨٥
٢.	تمويل التعليم	٥	٠,٧٥١
٣.	البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم	٥	٠,٧٥٤
٤.	الموارد البشرية	٥	٠,٧٧٢
٥.	البيئة التعليمية التعلمية	٥	٠,٨٧٤
٦.	المتعلم	٥	٠,٨٦٨
٧.	ضمان الجودة والاعتماد	٥	٠,٨٩٦
	الدرجة الكلية	٣٥	٠,٩٢٣

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

يتضح من جدول (٦) أن معاملات (كرونباخ ألفا) لمجالات الاستبانة ولدرجتها الكلية مرتفعة مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهذا يؤكد صلاحيتها للتطبيق على عينة الدراسة.

المعالجة الاحصائية:

قام الباحث بترميز البيانات وفق مقياس (ليكرت) الخماسي (منخفض جداً، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً)، وتحديد طول فترة المقياس (الحدود الدنيا والحدود العليا) المستخدم في مجالات الدراسة، وحساب المدى (١-٥=٤) تم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة، بمعنى (٤/٥=٠,٨)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في القياس وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى، وهكذا.. والجدول (٧) يوضح أطوال الفترات.

جدول (٧)

طول الخلية والوزن النسبي والدرجة

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة التوافر
من ١ – أقل من ١,٨٠	٢٠% – أقل من ٣٦%	درجة قليلة جداً
١,٨٠ – أقل من ٢,٦٠	٣٦% – أقل من ٥٢%	درجة قليلة
٢,٦٠ – أقل من ٣,٤٠	٥٢% – أقل من ٦٨%	درجة متوسطة
٣,٤٠ – أقل من ٤,٢٠	٦٨% – أقل من ٨٤%	درجة كبيرة
٤,٢٠ – ٥,٠	٨٤% – ١٠٠%	درجة كبيرة جداً

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

نتائج السؤال الأول " ما درجة تقدير المعلمين لاستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس من وجهة نظرهم؟

للإجابة عن السؤال الأول قام الباحث بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، وترتيبها على جميع مجالات استبانة درجة تقدير المعلمين والمعلمات لاستراتيجيات السياسة التعليمية كما هو مبين في جدول (٨).

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

جدول (٨)

المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي وترتيبها على جميع مجالات أداة الدراسة ودرجتها الكلية

م	المجال	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
١.	حاكمية النظام	18.68	2.56	74.71	1	كبيرة
٢.	تمويل التعليم	15.74	2.81	62.94	4	متوسطة
٣.	البرامج الخاصة بتوفير فرص	13.09	2.53	52.37	7	متوسطة
٤.	الموارد البشرية	14.95	2.30	59.81	6	متوسطة
٥.	البيئة التعليمية التعلمية	17.53	2.54	70.14	3	كبيرة
٦.	المتعلم	15.39	3.01	61.58	5	متوسطة
٧.	ضمان الجودة والاعتماد	18.32	2.71	73.29	2	كبيرة
	الدرجة الكلية	113.69	7.82	64.97		متوسطة

يتضح من الجدول(٨) أن درجة التقدير الكلية لأفراد العينة لتطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية جاءت (متوسطة) عند وزن نسبي (٦٤,٩٧)، وأن مجال (تقويم النظام) حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي (٧٤,٧١) بدرجة كبيرة، والمجال السابع (ضمان الجودة والاعتماد) حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي (٧٣,٢٩) بدرجة كبيرة، يليه المجال الخامس (البيئة التعليمية) بوزن نسبي(٧٠,١٤) بدرجة كبيرة، ثم المجال الثاني (تمويل التعليم) بوزن نسبي (٦٢,٩٤) بدرجة متوسطة، وفي المرتبة الخامسة المجال السادس (المتعلم) بوزن نسبي (٦١,٥٨) بدرجة متوسطة، وفي المرتبة السادسة المجال الرابع (الموارد البشرية) بوزن نسبي (٥٩,٨١) بدرجة متوسطة، وفي المرتبة الأخيرة المجال الثالث (البرامج الخاصة بتوفير فرص التعلم) (٥٢,٣٧) بدرجة متوسطة. ويرجع ذلك إلى أن حصول (حاكمية النظام) على الترتيب الأول بسبب مركزية القرارات المتعلقة باستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس الثانوية العامة، وتنفيذها من قبل المعلمين والمعلمات على مستوى المحافظات في مصر، أما بخصوص (البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم) فقد حصلت على المرتبة السابعة، وربما يعود ذلك إلى حصر اهتمام مديريات التربية والتعليم، وإدارة المدارس الثانوية العامة على الجوانب النظرية دون الحرص بالشكل المطلوب على متابعة تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

في المدارس، كما أن غياب الإطار التعاوني في مجالات تطوير الاستراتيجيات والسياسات التربوية كان السبب في تدني تحقيق المستويات العالمية في جودة الخدمة، وضعف التآزر بين استراتيجيات السياسة التعليمية والمنظومة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، ويتفق ذلك مع ما جاء في نتائج دراسة مارينا (٢٠١٢).

كما قام الباحث بحساب الوزن النسبي على جميع فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة كما هو مبين في جدول (٩)

– المجال الأول: حاكمية النظام:

جدول (٩)

المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي وترتيبها على جميع فقرات المجال الأول ودرجتها الكلية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف	الوزن	الترتيب	
١.	تطوير التعليم بشراكة فاعلة لتدعيم القرار التربوي	3.55	1.08	71	4	كبيرة
٢.	تفويض الصلاحيات وفق أسس علمية	3.72	1.10	74.4	3	كبيرة
٣.	تدعيم آليات صنع القرار في مختلف مستويات النظام	3.87	1.06	77.4	2	كبيرة
٤.	تقييم الأداء المدرسي وفق السياسة المرسومة	4.06	0.98	81.2	1	كبيرة
٥.	تجذير ثقافة (الإبداع والتفكر) وصولا إلى نظام تربوي متميز	3.47	1.13	69.4	5	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال الأول	18.68	2.56	74.71		كبيرة

يتضح من الجدول (٩) أن وزن الدرجة الكلية للمجال الأول (كبيرة) عند وزن نسبي (٧٤,٧١)، وأن الفقرة (٤) حصلت على وزن نسبي مرتفع بلغ (٨١,٢)، وأن الفقرة (٥) حصلت على أدني الأوزان النسبية وبلغت (٦٩,٤) مما يدلل ذلك على أن المعلمين والمعلمات يرون أن أكثر

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

الأمور التي تمارس، والخاصة بحاكمية النظام في المدارس الثانوية العامة هي تقييم الأداء المدرسي وفق السياسة المرسومة، وأقلها هو تجذير ثقافة الإبداع والتفكر وصولاً إلى نظام تربوي متميز، وقد يرجع ذلك إلى أن تقييم الأداء المدرسي مركزي يتم الاهتمام به من أجل تزويد صناع السياسة التعليمية ومتخذي القرارات بمعلومات دقيقة عن واقع الأداء في ضوء الالتزام بحرفية التعليمات لتقييم الأداء، وما تواجهه المدارس من صعوبات في ظل الأزمات، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات تتسم بالواقعية لتطوير الأداء المدرسي، كما أن قلة تبادل خبرات وتجارب التميز فيما بين المعلمين والمعلمات، وغياب شبكات للمتميزين التربويين بين المدارس ربما كان هو السبب في تدني ثقافة الإبداع والتفكر، وهذا يدفع نحو التركيز على سياسة تدريب المعلمين والمعلمات بشكل مستمر في المدارس وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة كوزمين وإيلينا (٢٠١٤) ودراسة كلوديا (٢٠١٤).

– المجال الثاني: تمويل التعليم:

جدول (١٠)

المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي وترتيبها على جميع فقرات المجال الثاني ودرجتها الكلية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف	الوزن	الترتيب	الدرجة
١	تأكيد مبدأ الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم بتخطيط واسع النطاق	3.02	1.42	60.4	٣	متوسطة
٢	توفر آلية تمويل ذات شفافية مبنية على فاعلية الإنفاق	3.03	1.44	60.6	٢	متوسطة
٣	تقييم الأداء المالي سنوياً وفق خطط التنمية	4.25	0.68	85	١	كبيرة جدا
٤	توفر قنوات اتصال إقليمية ودولية لدعم ميزانية المدارس	2.95	1.39	59	٤	متوسطة
٥	تمكين المدارس بزيادة اعتمادها على ذاتها في إدارة أموالها ضمن بيئتها المحلية	2.50	1.15	50	5	قليلة
	الدرجة الكلية للمجال الثاني	15.74	2.81	62.94		متوسطة

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

يتضح من الجدول (١٠) أن وزن الدرجة الكلية للمجال الثاني (متوسطة) عند وزن نسبي (٦٢,٩٤) والذي يعد وزناً نسبياً متوسطاً وأن الفقرة (٣) حصلت على وزن نسبي مرتفع (٨٥) وأن الفقرة (٥) حصلت على أدني الأوزان النسبية (٥٠)، مما يدل على أن المعلمين يرون أكثر الأمور التي تمارس في مجال تمويل التعليم في المدارس الثانوية العامة، هي تقييم الأداء المالي سنوياً وفق خطط التنمية، وأقلها تمكين المدارس بزيادة اعتمادها على ذاتها في إدارة أموالها ضمن بيئتها المحلية، وقد يرجع ذلك إلى أن تقييم الاداء المالي في المدارس الثانوية العامة سنوياً يتم بشكل سليم لوجود متابعة وتدقيق سنوي من قبل وزارة التربية والتعليم، أما بخصوص قلة تمكين المدارس بزيادة اعتمادها على ذاتها في إدارة أموالها ضمن بيئتها مرده المركزية المطلقة في الوزارة، وضعف مشاركة المحليات في قرار الانفاق المالي، كما أن قلة الموارد المالية، وقف حجر عثرة أمام تمكين المدارس بالشكل المطلوب وخصوصاً بعض جائحة كورونا، وهناك الكثير من التحديات التي تجعل المدارس بمنأى عن تحقيق أهداف إنمائية حقيقية بسبب ضآلة نفقات التعليم، وضعف مبدأ الشراكة المجتمعية في قرار الإنفاق المالي، ومن الضروري أن تتبني الحكومة ووزارة التربية والتعليم بعض البدائل الواقعية المناسبة لإيجاد مصادر للتمويل، وإحداث إعادة الهيكلية أو تطوير في الهياكل الإدارية والفنية، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة بيومي (١٩٩٧) ودراسة خضير (٢٠٠٦) ودراسة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠١٠).

– المجال الثالث: البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم:

جدول (١١)

المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي، وترتيبها على جميع فقرات المجال الثالث ودرجتها الكلية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
١	تهيئة الطلبة لمرحلة التعليم بمشاركة الجميع	3.44	1.39	68.8	2	كبيرة
٢	توفير فرص التعلم مدى الحياة لمن فاتهم قطار التعليم	3.48	1.36	69.6	1	كبيرة

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
٣	تمكين الطلبة الموهوبين من الوصول إلى تعليم نوعي مستدام	2.45	1.12	49	3	قليلة
٤	تمكين الطلبة المعاقين من الوصول إلى تعليم نوعي خاص بهم	2.07	0.90	41.4	4	قليلة
٥	تحقيق المستويات العالمية في الوصول للعدالة في الخدمات التربوية	1.64	0.71	32.8	5	قليلة جدا
	الدرجة الكلية للمجال الثالث	13.09	2.53	52.37		متوسطة

يتضح من الجدول (١١) أن وزن الدرجة الكلية للمجال الثالث (متوسطة) عند وزن نسبي (٥٢,٣٧) وأن الفقرة (٢) حصلت على أعلى وزن نسبي بلغ (٦٩,٦) وأن الفقرة (٥) حصلت على أدني الأوزان النسبية بوزن نسبي منخفض بلغ (٣٢,٨)، مما يدل على أن المعلمين يرون أن أكثر برامج توفير فرص التعلم المتوافرة في المدارس الثانوية العامة هي توفير فرص التعلم مدى الحياة لمن فاتهم قطار التعليم وأقلها تحقيق المستويات العالمية في الوصول للعدالة في الخدمات التربوية، وقد يرجع ذلك إلى أن السياسة التعليمية في مصر تهتم بدرجة متواضعة في تعليم نوعي للأجيال وفئاتهم المتنوعة، أما بخصوص تدني تحقيق المستويات العالمية في الوصول للعدالة في الخدمات التربوية فهذا مرده إلى الكثافة السكانية المرتفعة مما أدى إلى إرهاق وزارة التربية والتعليم في إعادة ترميم المدارس وإنشاء مدارس جديدة، وهذا الواقع عرقل تطوير استراتيجيات السياسة التعليمية لتلبية التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع المصري والعالم، ومضموناً لم تتوافق سياسة التعليم في مصر مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية مما أثر ذلك بالسلب على تحقيق المستويات العالمية في الوصول إلى العدالة في الخدمات التربوية. وهذا يتفق مع دراسة المنقاش (٢٠٠٨) ودراسة Wongwanich, et. Al. (2015) ،حول إصلاح التعليم وتطوير استراتيجيات السياسة التعليمية لمواكبة الحداثة في حدود الممكن.

– المجال الرابع: الموارد البشرية:

جدول (١٢)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية وترتيبها على جميع فقرات المجال الرابع ودرجته الكلية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
١.	دعم المدارس بالكوادر الفنية المتميزة	4.02	0.81	80.4	١	كبيرة
٢.	دعم المدارس بمديرين مؤهلين في مجال الإدارة المدرسية	3.88	1.08	77.6	٢	كبيرة
٣.	دعم جهاز الإشراف التربوي بطاقم وظيفي مؤهل وفق برامج التنمية	3.00	1.39	60	٣	متوسطة
٤.	دعم العاملين (مادياً ومعنوياً) في المدارس لضمان مساهمتهم الفاعلة	2.55	1.12	51	4	قليلة
٥.	دعم الزيارات العلمية خارج الوطن لمواكبة التطورات العالمية	1.51	0.50	30.2	5	قليلة جدا
	الدرجة الكلية للمجال الرابع	14.95	2.30	59.81		متوسطة

يتضح من الجدول (١٢) أن وزن الدرجة الكلية للمجال الرابع (متوسطة) عند وزن نسبي (٥٩,٨١) وأن الفقرة (١) حصلت على أعلى وزن نسبي بلغ (٨٠,٤) وأن الفقرة (٥) حصلت على أدنى الأوزان النسبية بوزن نسبي منخفض بلغ (٣٠,٢) مما يدل على أن المعلمين والمعلمات يرون أن أكثر الأمور التي تمارس في مجال الموارد البشرية هو دعم المدارس بالكوادر الفنية المتميزة، وأقلها دعم الزيارات العلمية خارج الوطن لمواكبة التطورات العالمية.

وقد يرجع ذلك إلى أن وزارة التربية والتعليم العالي تجتهد بتوفير الكوادر الفنية في حدود الممكن، وأن عملية الفرز والاختيار تتم بعناية ومن خلال إجراء مسابقات لاختبار القيادات التربوية تقيس قدراتهم وكفاءتهم، كما أن كليات الدراسات العليا في التربية في الجامعات المصرية ساهمت في حصول بعض المعلمين والمعلمات على الدراسات العليا، مما عزز وجوب دعم المدارس بمديرين مؤهلين في مجال الإدارة المدرسية، أما بخصوص دعم الزيارات العلمية خارج الوطن لمواكبة

التطورات العالمية فقد يكون أن سياسة وزارة التربية والتعليم تعاني من صعوبات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها كل دول العالم بسبب الأزمات الصحية وما نتج عنها من إغلاق، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة كل من خضير (٢٠٠٦) ودراسة Wongwanich, (2015) ودراسة شعيب (٢٠١٦) من حيث تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على سياسات وزارة التربية والتعليم بشكل سلبي، وأن استراتيجيات سياسة إصلاح التعليم الثانوي العام للممارسين والمعلمين ضعيفة، وأن العلاقة بين واضعي السياسة والمؤسسات البحثية محلياً وإقليماً ودولياً شهدت تعاوناً غير منظم.

– المجال الخامس: البيئة التعليمية:

جدول (١٣)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية وترتيبها على جميع فقرات المجال الخامس ودرجته الكلية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
١.	توفير تجهيزات مناسبة ذات جودة عالية للطلاب	3.51	1.12	70.2	٣	كبيرة
٢.	توفير تجهيزات مناسبة ذات جودة عالية للعاملين	3.04	1.37	60.8	٥	متوسطة
٣.	تعزيز المسؤولية المشتركة بين الطلبة وأولياء الأمور والتربويين	3.48	1.08	69.6	٤	كبيرة
٤.	تقديم التعليم وفق الأنماط المتنوعة للطلبة	3.55	1.12	71	٢	كبيرة
٥.	تعزيز القيم الثقافية والمجتمعية بشمولية في البيئة المدرسية	3.97	0.82	79.4	١	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال الخامس	17.53	2.54	70.14		كبيرة

يتضح من الجدول (١٣) أن وزن الدرجة الكلية للمجال الخامس (كبيرة) عند وزن نسبي (٧٠,١٤) وأن الفقرة (٥) حصلت على أعلى وزن نسبي بلغ (٧٩,٤) وأن الفقرة (٢) حصلت على

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

أدنى الأوزان النسبية في بوزن نسبي متوسط (٦٠,٨) مما يدل على أن المعلمين يرون أن أكثر الأمور توافراً في مجال البيئة التعليمية هو تعزيز ودمج القيم الثقافية والمجتمعية بشمولية في البيئة المدرسية وأقلها توفير تجهيزات مناسبة ذات جودة عالية للعاملين، وقد يرجع ذلك إلى أن وزارة التربية والتعليم تعمل جاهدة على ديمومة العمل التربوي الوحدوي الذي يستهدف تحسين البيئة المدرسية للمرحلة الثانوية العامة في محافظات مصر رغم محدودية التمويل والنفقات التي لا تصل لحد التجهيزات ذات الجودة العالية، واهتمامها بالقيم الثقافية والمجتمعية من خلال المشاركات البحثية للكوادر العلمية في المؤتمرات والأيام الدراسية المنعقدة في الجامعات المصرية والاستفادة منها، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة بيومي (١٩٩٧)، وقد استدل الباحث على ما سبق من خلال بيانات الوزارة المنشورة على صفحتها الإلكترونية (www.moe.gov.eg) بصيانة البيئة المدرسية وتأهيلها من خلال طرح عدة عطاءات خلال عامي (٢٠٢٢/٢٠٢١) التي طالت عدة مدارس مع استمرارها في العمل المتواصل لطرح عدة عطاءات جديدة خلال الفترات المقبلة.

– المجال السادس: المتعلم:

جدول (١٤)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية وترتيبها على جميع فقرات المجال السادس ودرجته الكلية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
١.	ترسيخ منظومة شاملة تعزز المستوى الصحي للطلبة والمدارس	2.99	1.44	59.8	٣	متوسطة
٢.	تمكين الطلبة من (الفنون الجمالية والمهارات الحياتية)	2.96	1.42	59.2	4	متوسطة
٣.	تعزيز القيم الثقافية والمجتمعية لدى المتعلمين في المدارس.	3.73	1.31	74.6	1	كبيرة
٤.	تنشئة المتعلمين على قيم العمل المتقن.	3.00	1.43	60	٢	متوسطة
٥.	تعزيز مهارات التعلم الذاتي	2.71	1.44	54.2	5	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال السادس	15.39	3.01	61.58		متوسطة

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

يتضح من جدول (١٤) أن وزن الدرجة الكلية للمجال السادس (متوسطة) عند وزن نسبي (٦١,٥٨) وأن الفقرة (٣) حصلت على أعلى وزن نسبي بلغ (٧٤,٦)، وأن الفقرة (٥) حصلت على أدني الأوزان النسبية بوزن نسبي متوسط مقداره (٥٤,٢)، مما يدل على ان المعلمين يرون أن أكثر الأمور التي تمارس في مجال المتعلم هو تعزيز القيم الثقافية والمجتمعية لدى الطلبة في المدارس، وأقلها تعزيز اتجاهات ومهارات التعلم الذاتي. وقد يعزو الباحث ذلك إلى أن تعزيز القيم الثقافية والمجتمعية جاء استجابة لاستراتيجيات السياسة التعليمية، وتوصيات التربويين والقيادات المجتمعية التي تؤكد على تفعيل الدور التربوي والثقافي والمجتمعي، وربما تكون المناهج التربوية قد ساهمت في تعزيز هذه القيم وتوظيفها عند جميع المربين في المدرسة (المعلم ومدير المدرسة والمرشد الاجتماعي...الخ). ويرى الباحث أن الجهود المبذولة نحو المتعلم ضعيفة، والسبب قد يعود إلى الكثافة الطلابية العالية والأوضاع المعيشية الصعبة وارتفاع مستوى الفقر، الذي أدى إلى قلة الاهتمام بالمستوى الصحي، وقلة تمكين الطلاب من الفنون والمهارات الحياتية، وهذا يتطلب تنمية اتجاهات ومهارات التعلم الذاتي في المدارس، وتطوير الهياكل لدعم جودة التدريس والمخرجات التعليمية ومؤشرات قياس التقدم نحو تحقيق الأهداف، وترسيخ منظومة قيمية شاملة لممارسة العمل والإنتاج والإتقان، وهذا يتطلب نشر الوعي بأهمية جودة استراتيجيات السياسة التعليمية بين القائمين على العملية التعليمية، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة hant (2015)، ودراسة شعيب (٢٠١٦)، ودراسة مرسي(٢٠١٧) من حيث محدودية المخرجات التعليمية، وضعف التعاون المنظم والمشاركة المجتمعية، والجمود في الأفكار والتشريعات.

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

– المجال السابع: ضمان الجودة والاعتماد:

جدول (١٥)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، وترتيبها على جميع فقرات المجال السابع ودرجته الكلية

م		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
.١	استقلالية المدارس من الانتماءات السياسية	3.48	1.13	69.6	٤	كبيرة
.٢	ضمان السيولة المالية	3.44	1.11	68.8	٥	متوسطة
.٣	تحقيق مبدأ الشفافية بما يتصل بمستوى البرامج	3.64	1.17	72.8	٣	كبيرة
.٤	تطوير المنظومة المدرسية بمشاركة الهيئة التعليمية	3.67	1.08	73.4	٢	كبيرة
.٥	تهيئة وسائل تحقيق مبدأ	4.09	0.94	81.8	١	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال السابع	18.32	2.71	73.29		كبيرة

يتضح من جدول (١٥) أن وزن الدرجة الكلية للمجال السابع (كبيرة) عند وزن نسبي (٧٣,٢٩) وأن الفقرة (٥) حصلت على أعلى وزن نسبي بلغ (٨١,٨) وأن الفقرة (٢) حصلت على أدني الأوزان النسبية بوزن نسبي متوسط مقداره (٦٨,٨) مما يدل على أن المعلمين يرون أن أكثر الأمور التي تمارس في مجال ضمان الجودة والاعتماد هو تهيئة وسائل تحقيق مبدأ المحاسبية للموارد، وأقلها ضمان السيولة المالية، وقد يرجع ذلك إلى أن مقبولية مستوى الجودة والاعتماد في المدارس الثانوية العامة واهتمام مديريات التربية والتعليم بتطبيق القانون ومبدأ الثواب والعقاب، مما انعكس ذلك على تطوير المنظومة المدرسية والعمل التشاركي تحقيقاً لمبدأ الشفافية في حدود الممكن، وذلك من خلال توحيد الفلسفة والأهداف والسياسة والاستراتيجيات والخطط التعليمية وإجراءات العمل والتطوير والتقويم مما ساعد ذلك من تخفيف حدة تأثير الانتماءات السياسية على استقلالية المدارس، كما أن وسطية ضمان السيولة المالية مردها كما أسلفنا سابقاً الأوضاع السياسية العصيبة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ولذلك يجب معالجة مواطن الضعف من خلال مواطن القوة

والأخذ بتوصيات دراسة خضير (٢٠٠٦)، ودراسة (Wongwanich, et. al. (2015)، ودراسة مرسي (٢٠١٧)، من حيث تفعيل استراتيجيات سياسة التعليم ما قبل الجامعي، وتحسين مستواه وصورته في المجتمع والعمل على توعية المجتمع نحو أهمية التعليم الإلكتروني، والعمل على إنشاء وحدات تسليم السياسة التعليمية لمواكبة الحداثة، وضرورة استناد السياسة التعليمية على فلسفة اجتماعية تعبر عن نفسها، وأن ترتبط ارتباطاً كلياً مع الظروف المجتمعية التي تحيط بالعملية التعليمية.

نتائج السؤال الثاني:

– هل توجد فروق ذات دلالة احصائية حول درجة تقدير المعلمين لاستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس الثانوية العامة تعزى لمتغير الجنس؟

للإجابة عن السؤال الأول قام الباحث باستخدام اختبار(ت) لعينتين مستقلتين (Independent sample T.test) والجدول (١٦) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية قيمة (ت) ودلالتها الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة على جميع مجالات والدرجة الكلية لأداة الدراسة حسب متغير الجنس

جدول (١٦)

المتوسط والانحراف المعياري وقيمة (ت) ودلالتها الإحصائية على جميع مجالات أداة الدراسة ودرجتها الكلية حسب متغير الجنس ن= ٥٠٤

المجال	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة الاحصائية
حاكمية النظام	ذكر	229	18.83	2.53	1.260	٠,٢٠٨	غير دالة
	أنثى	275	18.54	2.57			
تمويل التعليم	ذكر	229	15.61	2.81	٠,٨٦١	٠,٣٩٠	غير دالة
	أنثى	275	15.83	2.78			
البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم	ذكر	229	12.95	2.58	١,١٢٩	٠,٢٥٩	غير دالة
	أنثى	275	13.21	2.49			

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

المجال	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة الاحصائية
الموارد البشرية	ذكر	229	14.81	2.36	١,٢٨١	٠,٢٥٩	غير دالة
	أنثى	275	15.08	2.26			
البيئة التعليمية	ذكر	229	17.46	2.58	٠,٥٨٤	٠,٥٥٩	غير دالة
	أنثى	275	17.59	2.52			
المتعلم	ذكر	229	15.21	2.96	١,٢٣٤	٠,٢١٨	غير دالة
	أنثى	275	15.54	3.05			
ضمان الجودة والاعتماد	ذكر	229	18.15	2.74	١,٢٩٤	٠,٢١٨	غير دالة
	أنثى	275	18.46	2.67			
الدرجة الكلية	ذكر	229	113.02	7.85	١,٧٥٦	٠,٠٨٠	غير دالة
	أنثى	275	114.25	7.76			

**قيمة ت الجدولية عند درجات حرية (٥٠٢) ومستوى دلالة (٠,٠١=٢,٥٨١)

*قيمة ت الجدولية عند درجات حرية (٥٠٢) ومستوى دلالة (٠,٠٥=١,٩٦٢)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ت) المحسوبة على جميع المجالات والدرجة الكلية أقل من قيمة (ت) الجدولية، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس، ويرجع ذلك إلى أن مركزية العمل في المدارس الثانوية العامة وحرفية تطبيق استراتيجيات السياسة التربوية واحدة نتيجة إلى أن معظم مجالات سياسة التعليم في مصر يتم ترجمتها بطرق تقليدية تفتقد إلى التنوع الثقافي في آليات التطبيق بسبب تشابه الظروف المتعلقة بالبنيان الاجتماعي وأهمها المقوم السياسي والتعليمي وهو ما يتفق مع دراسة البلعاسي (٢٠١٤) ودراسة Claudia (2014).

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول درجة تقدير المعلمين والمعلمات لاستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟

للإجابة عن السؤال الثاني قام الباحث باستخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent sample T.test) والجدول (١٧) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية قيمة (ت) ودلالتها الإحصائية على الدرجة الكلية لأداة الدراسة ودرجتها الكلية حسب متغير المؤهل.

جدول (١٧)

العدد المتوسط والانحراف المعياري قيمة (ت) ودلالتها الإحصائية على جميع مجالات أداة الدراسة ودرجتها الكلية حسب متغير المؤهل العلمي ن= ٥٠٤

المجال	المؤهل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة الاحصائية
حاكمية النظام	بكالوريوس	453	18.71	2.59	0.942	٠,٣٤٧	غير دالة
	دراسات عليا	51	18.35	2.19			
تمويل التعليم	بكالوريوس	453	15.65	2.81	١,٩٥٦	٠,٠٥١	غير دالة
	دراسات عليا	51	16.45	2.56			
البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم	بكالوريوس	453	12.90	2.46	٥,١٧١	٠,٠٠	دالة عند مستوى ٠,٠١
	دراسات عليا	51	14.78	2.51			
الموارد البشرية	بكالوريوس	453	14.96	2.29	٠,٠٤٩	٠,٩٥١	غير دالة
	دراسات عليا	51	14.94	2.45			
البيئة التعليمية	بكالوريوس	453	17.46	2.58	٢,٣٣٧	٠,٠٢٢	دالة عند ٠,٠٥
	دراسات عليا	51	18.22	2.16			

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

المجال	المؤهل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة الاحصائية
المتعلم	بكالوريوس	453	15.25	2.95	٣,١٢٠	٠,٠٠٢	دالة عند ٠,٠١
	دراسات عليا	51	16.63	3.27			
ضمان الجودة والاعتماد	بكالوريوس	453	18.36	2.75	٠,٩٩٨	٠,٣١٩	غير دالة
	دراسات عليا	51	17.96	2.24			
الدرجة الكلية	بكالوريوس	453	113.28	7.84	٣,٥٥١	٠,٠٠	دالة عند ٠,٠١
	دراسات عليا	51	117.33	6.65			

****قيمة ت الجدولية عند درجات حرية ٥٠٢ ومستوى دلالة ٠,٠١=٢,٥٨١**

***قيمة ت الجدولية عند درجات حرية ٥٠٢ مستوى دلالة ٠,٠٥=١,٩٦٢**

يتضح من الجدول (١٧) أن قيمة (ت) المحسوبة على كل من الدرجة الكلية، والمجال الثالث، والمجال الخامس، والمجال السادس أكبر من قيمة (ت) الجدولية، في حين وجد أن قيمة (ت) المحسوبة على بقية المجالات أقل من القيمة الجدولية مما يدل ذلك على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح الحاصلين على شهادات الدراسات العليا، وقد يرجع ذلك إلى أن المعلمين الحاصلين على الدراسات العليا قد تأثروا بالبرامج الخاصة التي التحقوا بها، وربما اكتسبوا المعرفة من البيئة التعليمية التي تعلموا فيها من جانب حضور الورش العلمية والندوات والمؤتمرات ومتابعة مصادر المعرفة المتوفرة في المكتبات ومواقع الإنترنت، مما عزز ذلك من وجود فروق بينهم وبين المعلمين الحاصلين على درجة البكالوريوس، والسبب ربما يكون مرده البعد المعرفي أقل وكفاءتهم مختلفة عن أصحاب الشهادات العليا، بالإضافة إلى أن غياب التعاون المنظم بين أصحاب الشهادات مع واضعي السياسة التعليمية في وزارة التربية والتعليم هو السبب الذي أدى إلى ذلك، وهو ما يتفق مع دراسة البلعاسي (٢٠١٤) ودراسة شعيب (٢٠١٦).

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول درجة تقدير المعلمين والمعلمات لاستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس تعزى لمتغير سنوات الخدمة؟

للإجابة عن السؤال الخامس قام الباحث باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، للفروق بين متوسطات أكثر من عينتين مستقلتين للتحقق من وجود فروق حول درجة تقديرات المعلمين والمعلمات لاستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس الثانوية العامة تعزى لمتغير سنوت الخدمة كما هو مبين في جدول (١٨).

جدول (١٨)

مصدر التباين ومجموع المربعات ومتوسط المربعات وقيمة (ف) ومستوى الدلالة على جميع مجالات الاستبانة ودرجتها الكلية حسب متغير سنوات الخدمة ن=٥٠٤

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
حاكمية النظام	بين المجموعات	58.07	2	29.035	4.505	0.012	٠,٠٥
	داخل المجموعات	3228.912	501	6.445			
	المجموع	3286.982	503				
تمويل التعليم	بين المجموعات	92.587	2	46.293	6.051	0.003	م٠,٠١
	داخل المجموعات	3832.6	501	7.65			
	المجموع	3925.186	503				
البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم	بين المجموعات	23.77	2	11.885	1.865	0.156	غير دالة
	داخل المجموعات	3192.032	501	6.371			
	المجموع	3215.802	503				

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

الموارد البشرية	بين المجموعات	1.414	2	0.707	0.132	0.876	غير دالة
	داخل المجموعات	2675.625	501	5.341			
	المجموع	2677.04	503				
البيئة التعليمية	بين المجموعات	31.154	2	15.577	2.416	0.09	غير دالة
	داخل المجموعات	3230.135	501	6.447			
	المجموع	3261.289	503				
المتعلم	بين المجموعات	48.263	2	24.132	2.68	0.07	غير دالة
	داخل المجموعات	4511.735	501	9.005			
	المجموع	4559.998	503				
ضمان الجودة والاعتماد	بين المجموعات	22.08	2	11.04	1.509	0.222	غير دالة
	داخل المجموعات	3665.489	501	7.316			
	المجموع	3687.569	503				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1424.156	2	712.078	12.177	٠,٠٠	٠,٠١
	داخل المجموعات	29298.13	501	58.479			
	المجموع	30722.28	503				

****قيمة ف الجدولية عند درجات حرية ٢, ٥٠١ ومستوى دلالة ٠,٠١ تساوي (٤,٨٢)**

****قيمة ف الجدولية عند درجات حرية ٢, ٥٠١ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي (٣,٠٩)**

يتضح من الجدول السابق أن قيم (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية والمجالين الأول والثاني أكبر من قيمة (ف) الجدولية، أما بقية المجالات فتبين أن قيمة (ف) المحسوبة أقل من قيمة (ف)

الجدولية، وهذا يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تعزى لمتغير سنوت الخدمة، ولمعرفة وجهة الفروق قام الباحث باستخدام اختبار (شيفيه البعدي) لتحديد وجهة الفروق في المجالات الأول والثاني فتبين أن الفروق جاءت لصالح ذوي الخدمة (الأكثر من ١٠ سنوات) ولمعرفة وجهة الفروق في الدرجة الكلية قام الباحث بتوضيح نتائج اختبار (شيفيه) على الدرجة الكلية كما هو مبين في جدول (١٩)

جدول (١٩)

نتائج اختبار (شيفيه) على الدرجة الكلية

الفئة	أقل من ٥ سنوات م=١١٢,٤٣١٧	من ٥– ١٠ سنوات م=١١٢,٧٧١١	أكبر من ١٠ سنوات م=١١٦,٢٥١٧
أقل من ٥ سنوات م=١١٢,٤٣١٧			
من ٥– ١٠ سنوات م=١١٢,٧٧١١			
أكبر من ١٠ سنوات م=١١٦,٢٥١٧	*٣,٨١٩٩٦	*٣,٤٨٠٥٢	

وقد يعزى السبب في أن جاءت الفروق لصالح الفئة (أكثر من ١٠ سنوات) إلى أن أصحاب هذه الفئة يتمتعون برؤية واضحة المعالم اكتسبوها مع الوقت تساعدهم على تقدير استراتيجيات السياسة التعليمية بشكل دقيق، والفئة الأقل من (١٠) سنوات ينقصهم الوعي نتيجة لتضارب السياسات الصادرة عن طرفي الانقسام السياسي، وهذا يتفق مع دراسة المطيري (٢٠٠٧) ودراسة مرسي (٢٠١٧).

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول درجة تقدير المعلمين والمعلمات لاستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس تعزى لمتغير المحافظة؟

للإجابة عن السؤال الخامس قام الباحث باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات أكثر من عينتين مستقلتين للتحقق من وجود فروق حول درجة تقدير المعلمين والمعلمات لاستراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس تعزى لمتغير المحافظة وذلك كما هو مبين في جدول (٢٠).

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

جدول (٢٠)

مصدر التباين ومجموع المربعات ومتوسط المربعات وقيمة (ف) ومستوى الدلالة على جميع مجالات الاستبانة ودرجتها الكلية حسب متغير سنوات الخدمة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
حاكمية النظام	بين المجموعات	٤٩٥.٢٨٤	٤	١٢٣.٨١٢	٢٢,١٣	٠,٠٠	٠,٠٥
	داخل المجموعات	٢٧٩١,٧٣٤	٤٩٩	٥,٥٩٥			
	المجموع	٣٢٨٦,٩٨٢	٥٠٣				
تمويل التعليم	بين المجموعات	٩٦.٣٥٦	٤	٢٤.٠٨٩	٣,١٣٩	٠,٠١٤	٠,٠٥
	داخل المجموعات	٣٨٢٨,٨٣	٤٩٩	٧,٦٧٣			
	المجموع	٣٩٢٥,١٨٦	٥٠٣				
البرامج الخاصة بتوفير فرص التعليم	بين المجموعات	٧٠.٦٨	٤	١٧,٦٧	٢,٨٠٣	٠,٠٢٥	٠,٠٥
	داخل المجموعات	٣١٤٥,١٢٢	٤٩٩	٦,٣٠٣			
	المجموع	٣٢١٥,٨٠٢	٥٠٣				
الموارد البشرية	بين المجموعات	١٢٨.٢٢٥	٤	٣٢.٠٥٦	٦,٢٧٦	٠,٠٠	٠,٠١
	داخل المجموعات	٢٥٤٨,٨١٤	٤٩٩	٥,١٠٨			
	المجموع	٢٦٧٧,٠٤	٥٠٤				
البيئة	بين المجموعات	٥٥.٥٩٨	٤	١٣,٩	٢,١٦٤	٠,٠٧٢	غير

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
التعليمية	داخل المجموعات	٣٢٠٥.٦٩	٤٩٩	٦.٤٢٤			دالة
	المجموع	٣٢٦١.٢٨٩	٥٠٤				
المتعلم	بين المجموعات	٣٠٤.٧٧٣	٤	٧٦.١٩٣	٨,٩٣٥	٠,٠٠	٠,٠١
	داخل المجموعات	٤٢٥٥.٢٢٥	٤٩٩	٨.٥٢٨			
	المجموع	٤٥٥٩.٩٩٨	٥٠٣				
ضمان الجودة والاعتماد	بين المجموعات	٧٠٦.٦٤٨	٤	١٧٩.٦٦٢	٢٩.٥٧٣	٠,٠٠	٠,٠١
	داخل المجموعات	٢٩٨٠,٩٢٢	٤٩٩	٥,٩٧٤			
	المجموع	٣٦٨٧.٥٦٩	٥٠٣				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	٨٠٤٨.٠٠٣	٤	٢٠١٢,٠٠٢	٤٤,٢٧٩	٠,٠٠	٠,٠١
	داخل المجموعات	٢٢٦٧٤,٢٨	٤٩٩	٤٥,٤٣٩			
	المجموع	٣٠٧٢٢,٢٨	٥٠٣				

****قيمة ف الجدولية عند درجات حرية ٤, ٤٩٩ ومستوى دلالة ٠,٠١ تساوي (٣,٥١)**

****قيمة ف الجدولية عند درجات حرية ٤, ٤٩٩ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي (٢,٤٦)**

يتضح من الجدول (٢٠) أن قيم (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية وجميع المجالات أكبر من قيمة (ف) الجدولية باستثناء المجال الخامس (البيئة التعليمية) فتبين أن قيمة (ف) المحسوبة عندها أقل من قيمة (ف) الجدولية، مما يدل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات التقدير تعزى لمتغير المحافظة ولمعرفة وجهة الفروق في الدرجة الكلية قام الباحث

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

باستخدام اختبار (شيفيه البعدي) لتحديد وجهة الفروق في المجالات الأول والثاني والثالث والرابع والسادس والسابع فتبين من النتائج أن الفروق جاءت لصالح محافظة القاهرة ولمعرفة وجهة الفروق في الدرجة الكلية قام الباحث بتوضيح نتائج اختبار شيفيه على الدرجة الكلية كما هو مبين في جدول (٢١).

جدول (٢١)

نتائج اختبار (شيفيه) على الدرجة الكلية

الفئة	إدارة السيدة زينب م=١١٣,٠٥٨٨	إدارة شرق مدينة نصر م=١١٨,٤٣٦٥	إدارة الوايلي م=١٠٨,٨٨٣٣	إدارة قنا التعليمية م=١١٠,٢٨٧٠	إدارة قوص التعليمية م=١٠٩,٥٢٠٣
إدارة السيدة زينب م=١١٣,٠٥٨٨					
إدارة شرق مدينة نصر م=١١٨,٤٣٦٥	-٥,٣٧٧٧٢*				
إدارة الوايلي م=١٠٨,٨٨٣٣	٤,١٧٥٤٩*	٩,٥٥٣٢١*			
إدارة قنا التعليمية م=١١٠,٢٨٧٠		٨,١٤٩٥١*			
إدارة قوص التعليمية م= ١٠٩,٥٢٠٣		٨,٩١٦٢٩*			

وقد ترجع هذه النتيجة إلى أن الحكومة تعطي أولوية خاصة لمحافظة القاهرة عن غيرها من المحافظات بسبب تمركز الوزارات والجامعات والكليات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية واستقبالها للوفود العربية والأجنبية، وأن عملية التعليم والتدريب تعتبران من أولويات سياسة محافظة القاهرة،

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

والتعليم في بيئات رسمية مما يؤثر ذلك على ثقافة المعلمين والمعلمات وتقاربهم وتفانيهم في العمل من أجل التغيير في المدارس نتيجة المؤتمرات العلمية والأيام الدراسية والندوات العلمية التي تعقد على الدوام واكتسابهم مهارات علمية حديثة تجعلهم يقدرون استراتيجيات السياسة التعليمية في المدارس بشكل أدق من غيرهم، ويتفق ذلك مع ما جاء في دراسة البيومي (١٩٩٧) ودراسة Marina (٢٠١٢).

– **نتائج الدراسة:** من خلال الجداول السابقة، يستخلص الباحث النتائج الآتية:

درجة التقدير الكلية لجميع المجالات لأفراد العينة نحو تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية في مدارس التعليم الثانوي العام، كانت (متوسطة) عند وزن نسبي (٦٤,٩٧)، وأن مجال (حاكمية النظام) حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي (٧٤,٧١) بدرجة كبيرة، والمجال السابع (ضمان الجودة والاعتماد) حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي (٧٣,٢٩) بدرجة كبيرة، يليه المجال الخامس (البيئة التعليمية) بوزن نسبي(٧٠,١٤) بدرجة كبيرة، ثم المجال الثاني (تمويل التعليم) بوزن نسبي (٦٢,٤٩) بدرجة متوسطة، وفي المرتبة الخامسة المجال السادس (المتعلم) بوزن نسبي (٦١,٥٨) بدرجة متوسطة، وفي المرتبة السادسة المجال الرابع (الموارد البشرية) بوزن نسبي (٥٩,٨١) بدرجة متوسطة، وفي المرتبة الأخيرة المجال الثالث (البرامج الخاصة بتوفير فرص التعلم) (٥٢,٣٧) بدرجة متوسطة، حيث تحث مديريات التربية والتعليم وإدارة المدارس الثانوية العامة معلميها على احترام استراتيجيات السياسة التعليمية، كما تبين تدنى في تحقيق المستويات العالمية في جودة الخدمة وعدم تأزر متين بين استراتيجيات السياسة التعليمية والمنظومة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسبب غياب الإطار التعاوني في مجالات تطوير الاستراتيجيات والسياسات التربوية.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما تم عرضه من الإطار النظري والميداني للبحث، يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات الإجرائية لتحقيق تطبيق متطلبات استراتيجيات السياسة التعليمية بمدارس الثانوية العامة بمصر وذلك من خلال ما يلي:

١. ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم بتسليط الضوء على القيادة الديمقراطية بتوضيح أسسها ومزاياها وذلك لحث مديري المدارس على إشراك المعلمين في رسم سياسات المدرسة وإشراكهم

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

في عمليات اتخاذ القرارات واحترام مشاعرهم والعمل على تلبية رغباتهم، مما له أثر كبير على تحسين مستوى جودة التعليم في المدارس.

٢. العمل على تدعيم أواصر العلاقة بين المديرين والمعلمين من خلال عقد اللقاءات الحوارية البناءة لبناء جسور من الثقة والتفاهم والتواصل بما يحقق المكاسب للعملية التربوية.

٣. وجود مقاييس وآليات واضحة ومحددة لقياس درجة التقدم والإنجاز في تطبيق استراتيجيات السياسة التعليمية.

٤. متابعة تطبيق معايير السياسة التعليمية، وإجراء مقارنة دقيقة بين مستويات الأداء والمخرجات، وبين المعايير الأكاديمية المرجعية للمستويات المماثلة والعالمية.

٥. عرض النتائج والإنجازات التي تتم من استراتيجيات السياسة التعليمية أولاً بأول على جميع المعنيين، لاستشعار درجة التقدم والقدرة على تحقيق الأهداف.

٦. اتباع مبدأ اللامركزية عند وضع استراتيجيات السياسة التعليمية وذلك مراعاة للاختلافات البيئية.

٧. تزويد لجان المجالس التشريعية مصر بالخبراء المتخصصين في صنع السياسة التعليمية والاستماع إلى آراء المهتمين ومتابعة مقترحاتهم البناءة.

٨. إعطاء المعلم الحرية الكافية التي تمكنه من تطوير البرامج والخطط والمقررات الدراسية وتطويع الحصص الدراسية فيما يساعد الطلاب على تطوير قدراتهم المعرفية.

٩. إيجاد مناخ مدرسي مناسب لتغيير الوضع الراهن، وتصميم مناهج ومقررات تشجع الطالب على التعلم المستمر والبحث عن المعلومات.

١٠. تفويض السلطة للإدارة المدرسية مما يسهل قيامها بالأعمال الإدارية.

١١. العمل على توظيف التقنيات الإدارية الحديثة في أداء المهام الإدارة المدرسية (كالتخطيط الاستراتيجي وإدارة الوقت) وغيرها من الأساليب الإدارية الحديثة.

١٢. محاولة توفير إدارة مدرسية جيدة وواعية تساند التطوير والتغيير في استراتيجيات السياسة التعليمية، وتستخدم كل ما هو جديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإدارية والتعليمية.

١٣. منح المدرسة قدر كاف من المرونة حتى تكيف برامجها وأدواتها المعرفية وفقاً لإمكاناتها واحتياجات طلابها المعرفية والنابعة من واقعهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مع اتباع مبدأ المساءلة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم عبد الفضيل: "فلسفة التعليم "، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، مج ١٠، ع٢، جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠٠٩.

٢. أبو عليوة، نهلة: استراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في ضوء بعض الخبرات، **مجلة التربية المقارنة الدولية**، كلية التربية، جامعة الأقصى، غزة، ٢٠١٥.

٣. أحمد شاكر: " السياسة التعليمية قضية محورية، **مجلة الإدارة التربوية**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع ١٣، مج (٦)، ٢٠١٥.

٤. الألمعي، علي: أهمية **السياسة التعليمية في العملية التعليمية**. تاريخ الاطلاع: ١٢ مايو, ٢٠٢٣، من موقع الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، متاح على:-http://www.al jazirah.com/2010/20100331/rj1.htm. ٢٠٠٨.

٥. الخالدي، فهمي محمد: " تقويم الأنماط التعليمية لمدرسي المرحلة الثانوية في ضوء تكنولوجيا التعليم، المجلة **الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مؤسسة مستقبليات للتدريب والاستشارات بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية في جامعة الدول العربية، ع (١٠)، ٢٠١٨.

٦. السوالي، محمد: **السياسة التربوية الأسس والتدابير**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢.

٧. زين العابدين درويش: "الإبداع في العمل المؤسسي: "المعوقات وآليات المواجهة", **ورقة بحثية للمؤتمر السنوي التاسع، بعنوان نحو منظومة التميز الإداري العربي**، القاهرة, ٢٠٠٨.

٨. الطويل هاني: **الإدارة المدرسية الواقع والمأمول**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥

٩. العبودي، فاطمة: **استراتيجيات التعلم والتعليم والتقويم مشروع التأسيس للجودة والتأهيل للاعتماد المؤسسي والبرامجي**، مطابع دار الهندسية، القاهرة، ٢٠١٣.

١٠. القبيسي، محمد حسن محمد: " نحو صياغة سياسات مستقبلية لتطوير التعليم بدولة قطر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرون، **مجلة العلوم التربوية**، الجمعية المصرية لأصول التربية، كلية التربية، جامعة بنها، مج (٥)، ع (١٠)، ٢٠١٧.

١١. اندراوس، أمل كامل: السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق، **مجلة الدراسات والبحوث التربوية**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع (٣٥)، ج (٢)، ٢٠٠٠.

١٢. بيومي، حسني: توجهات سياسات تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الامريكية وزيمبابوي وبعض الدول النامية وإمكانية الافادة في جمهورية مصر العربية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، ع (١٠)، ١٩٩٧.

١٣. جايل، عفاف محمد: رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام في مصر: الواقع والمستقبل المأمول في ضوء التوجهات التنموية المستهدفة، **مجلة مستقبل التربية العربية**، مج (٢٣)، ع (١٠٥)، ٢٠١٦.

١٤. حسن طنطاوي فراج، **التعليم وبنية القوة "دراسة في علم الاجتماع التربوي**، المنيا، دار فرحة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

١٥. دياب، إكرام عبد الستار محمد: تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي وعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، **مجلة الإدارة التربوية**، كلية التربية للبنات، جامعة عين شمس، ع (٤٣)، مج (١٧)، ٢٠١٨.

١٦. سعد، السيدة: **المخطط التعليمي دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١.

١٧. سعود الحربي: **السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات**، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧.

١٨. سليمان سرحان: **قضايا معاصرة في الإدارة المدرسية**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

١٩. مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، ط ٥، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١١.

٢٠. شعلان، عبد الحميد عبد الفتاح: السياسة التعليمية في مصر وانعكاساتها على تحقيق الجودة الشاملة في إدارة المدرسة الثانوية العامة، **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٠.

٢١. عبد الهادي مبروك محمد النجار: **السياسة التعليمية في مصر بين الواقع والمأمول، القاهرة،** دار الفؤاد للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

٢٢. عمران، خالد عبد اللطيف: نظام التعليم المصري: الواقع المأمول في ضوء الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٠٢٠١٤/٢٠٣٠)، **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ع (٣٦)، ٢٠٢١.

٢٣. عمر مرسي: دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي في الفترة من ٢٠١١– ٢٠١٦ (دراسة تحليلية)، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧.

٢٤. قاسم، سميرة عبد العزيز: الاتجاهات التربوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال واستثمارها في تحقيق أهداف التعليم الثانوي العام، **مجلة الدراسات والبحوث التربوية**، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧.

٢٥. محمد عفيفي: **استراتيجية التربية العربية الجامعة**، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٤.

٢٦. محمود عساف: تطوير إدارة مؤسسات التربية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة طنطا، مج (١٥)، ع (٢٤)، ٢٠١٧.

٢٧. وزارة التربية والتعليم: **قرار وزاري رقم (٣٤٤)، بشأن نظام الدراسة والتقييم لطلاب الصف الأول الثانوي العام**، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨.

٢٨. ويكيبديا: الاستراتيجية. تم الاسترداد من الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org القاهرة، ٢٠١٧.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

28. Hant,, S.;. Retrieved from Change and Innovation in the Educational Policies and Strategies for Human Resources Development, Procedia, **Social and Behavioral Sciences**. Vol.11, No.3, 2015, p. 233.

29.Marin, S. (2012, 4 17). Change and Innovation in the Educational Policies and Strategies for Human Resources Development, Procedia., . 47. Retrieved from Social and Behavioral Sciences: http://www.sciencedirect.com/science/

30.Wongwanich, S., J.& Cole, B.: "Quality Management in Education, Building Excellence and Equity in Student Performance", Quality **Management Journal**, Vol.9, No.4,2015.

31.Taylor, J.: **Quality Control Systems ,Procedures for Planning Quality Programs**, 2nd Ed, McGraw Hill Book Company , New York , 2002.

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)